

بقلم الدكتور عبد الباقي إبراهيم

في هذا المقال يرتاد الدكتور عبد الباقي إبراهيم مدرس التخطيط بكلية الهندسة بجامعة عين شمس مجالاً جديداً لربط الفلسفة الاشتراكية بفن العمارة في مدننا وقرانا وذلك من خلال التطورات السريعة التي تحدث لمجتمعنا. في الوقت الذي تعمل فيه الدولة جاهدة على إحياء تراثنا الحضارى حتى تتبلور الشخصية القومية للشعب ، تخطو الجهات المعنية في هذا السبيل خطوات واسعة موفقة في مجالات الفنون المختلفة ، ولم يتخلف عن هذا الركب سوى العمارة المصرية الحديثة لا كعلم فقط ولكن كفن تنعكس عليه صورة المجتمع الإشتراكي الذي تحدت مقوماته وتبلورت معالمه ، وفي الوقت الذي تسير فيه حركة التعمير والبناء في الدولة بسرعة فائقة لترسم ملامح الصورة الطبيعية للدولة في مدنها وقرائها نجد هذه الملامح وقد فقدت قدرتها في أن تعبر عن مجتمعنا الجديد أو أن تنبع من تراثنا الحضارى العميق ، وهكذا تكاد تفقد العمارة المصرية الحديثة شخصيتها وسط هذا الخضم من الفلسفات المعمارية المعاصرة ، الأمر الذي لا تستطيع معه أن تعبر عن الذوق المعماري العام للمجتمع المتجه نحو الإشتراكية .

لقد دأبت العمارة المصرية الحديثة على أن تحصل على مقوماتها من العمارة الأجنبية وتستمد أصولها مما تجود عليها به المؤلفات الغربية دون ماتعمق أو تبصر بما قد يجود به تراثنا القومي من ذخيرة فنية وافرة ، ذلك في الوقت الذي تركنا فيه رواد العمارة المعاصرة ينهلون من حضارتنا وفلسفاتنا وتراثنا القومي ويقدمون لنا أروع الأمثلة لإمكانياتنا المعمارية التي تستمد جذورها من تراثنا العري ومن ملامح مجتمعنا الجديد بالإضافة إلى المؤثرات المناخية المحلية فتخرج عمارة كعمارة المدينة الجامعية ببغداد والتي خططها جروبيوس وصممها مع مجموعة من معاونيه وعمارة كعمارة مبنى السفارة الأمريكية في بغداد للمهندس جوزيه سيرت ، ولا عجب بعد ذلك في أن نجد كبار المعماريين الذين زاروا القاهرة وعلى رأسهم المهندس الراحل فرانك لويد رايت وقد أبدوا أسفهم العميق لإهمالنا لتراثنا المعماري القديم .

العمارة المعاصرة

وطالما تردد المفهوم السطحي لإستنباط الملامح المعمارية المستمدة من التراث الحضارى على أنه طراز قومي له صفاته وقواعده ولكن العمارة المعاصرة لم تعد تعتمد على قواعد تحدد كيانها أو تقيدها فهي وإن إستمدت ملامحها من التراث القومي لا تفقد حريتها وتجاوبها مع أحدث الطرق الإنشائية ومع آخر ما يتوصل إليه العلم من المواد الحديثة للبناء .

والدولة وهي تسيطر على عملية البناء في البلاد ، تستطيع بأجهزتها الفنية أن توجه العمارة المصرية الحديثة في الطريق الذي تستند فيه على تراثنا الفنى في روحه وفلسفته وليس في الشكليات السطحية ، والمجال يتسع لهذا السبيل في المشروعات المعمارية المتكاملة سواء أكان ذلك في مناطق الإسكان كما هو بالنسبة لمثل مدينة الفاطمين المزمع بناؤها والتي بنيت عمارتها على أساس التبسيط السطحي للطرز العربية ، أو في المباني العامة التي تقوم بها الدولة كما هو الحال بالنسبة لمشروع مثل مدينة الأزهر الجامعية أو غيرها من المشروعات التي يخشى من أن تجمع أطرافها من تصميمات

معمارية متباينة أو ألا يخضع تخطيطها أو تصميمها إلى مجموعات متضاربة من المصممين ، ومسئولية الجامعات هنا لا تقل عن دور الأجهزة الفنية في الدولة في هذا المجال ، فالتعليم المعماري لا يزال متخلفاً عن غيره من الفنون ، كما انه يعتمد إلى حد كبير على ماتقدمه المراجع الأجنبية دون إعتبار للظروف المحلية ، ذلك في الوقت الذي يعاني فيه الإنتاج الفني نقصاً كبيراً في مجال التأليف أو الأبحاث المعمارية التي تستمد أصولها من التراث القومي .

إن العمارة المصرية الحديثة لا تزال تعتمد إلى حد كبير على الإنفعالات الشخصية والأساسات الفردية ، الأمر الذي لا تستطيع معه أن تلحق بالركب الإشتراكي في الدولة أو أن ترسم البيئة الطبيعية التي ينمو فيها المجتمع الإشتراكي ، وإذا كانت ملامح الإشتراكية في العمارة قد ظهرت في كثير من المناطق الجديدة للإسكان الإقتصادي أو المتوسط إلا أنها قد إحتفت من مناطق الإسكان الخاص ، وإن كانت الملامح المعمارية في كلتا الحالتين لا تزال بعيدة عن أعماق تراثنا الفني شأنها في ذلك شأن المباني العامة التي تنمو في مدنا وقرانا وتكاد تفقدها طابعها التخطيطي .

الملكية الفردية والعمارة

والطابع التخطيطي للمدينة المصرية مثله مثل الطابع المعماري للعمارة المصرية المعاصرة تبلور شخصية الشعب في ثقافته وفنه وفي طريقة حياته في المجتمع الإشتراكي الذي تندمج فيه قطاعات الشعب المختلفة ، وإذا ماتفاعلت هذه العوامل مع العوامل الطبيعية والمناخية ، أصبح للمدينة طابعها التخطيطي المميز ، ولما كان التقدم العلمي يجر خلفه تغييراً في الحياة الإجماعية التي تنعكس على التخطيط الطبيعي للمدينة فإن إستقرار الطابع يعتمد على الآثار التي تمليها الظروف الطبيعية والمناخية أو المقومات التي تستمد من التراث القومي ، فالطابع التخطيطي للمدينة المصرية في تاريخها المعاصر قد تأثر بالعوامل الاقتصادية في صور الملكية الخاصة وفي نظام تقسيم الاراضى للبناء كما تأثر بالشخصية المعمارية الفردية ، وبالإمكانات المادية لعمليات البناء الفردى الأمر الذي خلق هذه الصورة المشوهة للمدينة المصرية لا سيما في مناطق الإمتداد الحديثة التي إحتفت منها الأسس السليمة للتخطيط أو الإسكان ، أصبحت الأرض الزراعية التي كانت مصدراً هاماً من مصادر غذاء المدن مسرحاً للإرتجال في التخطيط .

الكرنفال

أما الأحياء القديمة فقد إرتفعت فيها المباني الحديثة ضاربة عرض الحائط جميع القيم الإنسانية لتراثنا القومي فأختفت البواكى المظلة للمشاه والفاصلة بينهم وبين حركة المرور السريع وخرجت الأبراج والشرفات مكونة نماذج مختلفة من التشكيلات والألوان والإنفعالات المتباينة ، وفي وسط هذا الكرنفال تلاشت أهمية المسجد كمركز للنشاط الثقافي والإجماعي في المدينة المصرية وإقتصر على إعتباره مكاناً للعبادة فقط ، بعد أن حجبته عن الأنظار كثير من المباني التي آن لها أن تزال لتسترد المساجد مكانتها ولتكون مع الأسواق المجاورة حول الساحات الكبيرة مراكز إدارية وثقافية وإجماعية تحدم الأحياء المختلفة من المدينة . وإذا كانت البلاد قد تعرضت على مر السنين لكثير من الفتوحات والحضارات بسبب موقعها بين القارات الثلاث ، وإذا كانت شخصية الشعب العربي في مصر قد تأثرت كثيراً بهذه الفتوحات وهذه الحضارات التي تركت آثاراً عميقة في المجتمع المصري وخلقت هذا التباين الظاهر بين طبقاته المختلفة ، إلا أن الأمة وقد رسمت لنفسها طريق المستقبل وأخذت في بناء شخصيتها الإشتراكية في المجالات الإقتصادية والثقافية والإجماعية ، فلا شك في أن ذلك سوف ينعكس على الكيان الإجماعي للمدينة ومن ثم على كيانها الطبيعي وطابعها التخطيطي ، والطابع في مفهومه هنا ليس في تقليد الماضي أو نقلاً صريحاً لعمارته وتخطيطه أو تبسيطاً

لعناصره، ولكنه إحياء لوجيه وفلسفته إما عن طريق الإحتزال الفنى لخصائصه المعمارية أو عن طريق تطبيق مبادئه العامة فى التصميم والتخطيط بما يتناسب مع الحاضر والمستقبل .

وإذا كان التعليم المعمارى فى مصر لا يزال متخلفاً عن غيره من الفنون لحدائثة عهدنا به فإن تخطيط المدن كعلم لا يزال يمثل إحدى المواد الثانوية فى التعليم المعمارى بالرغم من مرحلة التطور السريع التى تمر بها البلاد وتنمو فيها عشرات المدن وآلاف القرى التى تحتاج إلى جيش كبير من المخططين ليعاونوها على تحديد مستقبلها على هدى السياسة العامة للدولة .